

عنوان الخطبة	مرتكزات عقيدة المسلم
عنصر الخطبة	١/مرتكزات الدين هي أصوله التي تبني عليه ٢/بيان مختصر لمرتكزات الدين ٣/الحث على المحافظة على الجماعة
الشيخ	حسين بن حمزة حسين
عدد الصفحات	٧

### الخطبة الأولى:

إخوة الإيمان: خطبة اليوم عن أمر عظيم، عليه تبني أصول الدين وفروعه، إنها الأسس والمرتكزات التي يجب أن يُعتقد عليها القلب من الإيمان بالله -عز وجل-، وهي ست مرتكزات:

أولُها: أَقْسَامُ التَّوْحِيدِ، تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ: وَهُوَ أَنْ نَعْبُدَ اللَّهَ -تعالى- بِأَفْعَالِهِ، فَهُوَ الْخَالِقُ الرَّازِقُ الْمُدَبِّرُ، وَتَوْحِيدُ الْأَلْوَهِيَّةِ: وَهُوَ أَنْ نَعْبُدَ اللَّهَ -تعالى- بِأَفْعَالِنَا، مِنْ صَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَذَبْحٍ وَغَيْرِهَا، فَلَا يُصْرَفُ شَيْءٌ مِنِ الْعِبَادَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَتَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ: أَنْ نُؤْمِنَ بِأَنَّ اللَّهَ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى، جَاءَتْ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. فَنَبَّهَهَا مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ، وَلَا



تَكْبِيفٌ، وَلَا تَمْثِيلٌ، وَلَا تَشْبِيهٌ، وَلَا تَعْطِيلٌ، عَلَى قَاعِدَةٍ: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [الشُورى: ١١].

**المُرْتَكِزُ الثَّانِي:** الإِيمَانُ بِالْغَيْبِ، فَكُلُّ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ رَبِّنَا وَالصَّحِيحُ مِنْ سُنَّةِ نَبِيِّنَا - ﷺ - مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ وَجَبَ الإِيمَانُ بِهِ؛ قَالَ - تَعَالَى -: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُنْتَقِيْنَ \* الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) [البَقْرَة: ٣ - ٢]، أَيْ: يُؤْمِنُونَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرَسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَجَنَّتِهِ، وَنَارِهِ، وَلِقَائِهِ، وَبِالْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ خَيْرٌ وَشَرٌّ مِنَ اللهِ - تَعَالَى -، وَمَا يَكُونُ بَعْدَ الْمَوْتِ، مِنَ السُّؤَالِ وَالنَّعِيمِ وَالْعَذَابِ فِي الْقَبْرِ، وَيُؤْمِنُونَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَمَا يَكُونُ بَعْدَ الْبَعْثِ، مِنَ الْقِيَامِ وَالصِّرَاطِ وَالْمِيزَانِ وَالسُّؤَالِ وَالْحِسَابِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ كَثِيرٌ.

**أَمَّا المُرْتَكِزُ الثَّالِثُ:** الإِيمَانُ بِالْأَنْبِيَاءِ، فَقَدْ بَعَثَ اللهُ الْأَنْبِيَاءَ عَلَى دِينٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ التَّوْحِيدُ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الشَّرَائِعُ؛ قَالَ - ﷺ -: "الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ؛ دِينُهُمْ وَاحِدٌ، وَأَمْهَاتُهُمْ شَتَّى" (أَخْرَجَهُ البَخَارِيُّ)، أَيْ: يَنْقَعِفُونَ فِي الْعِقِيدَةِ، وَقَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي الشَّرَائِعِ، فِي الْعِبَادَاتِ وَغَيْرِهَا، فَنَوْمٌ بِهِمْ جَمِيعًا، مَنْ ذُكِرَ لَنَا، وَمَنْ لَمْ يُذْكَرْ؛ قَالَ - تَعَالَى -: (مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْنَ عَلَيْكَ) [غَافِر: ٧٨].



وآخرهم رسولنا محمدٌ بن عبد الله الهاشمي القرشي - صلى الله عليه وسلم -، عبد الله ورسوله، اختاره الله تعالى -  
وأصطفاه وفضله على سائر الأنبياء والمرسلين، بل على  
سائر الخلق أجمعين، وخَتَم به الرسالات والنبوات، وهو خاتم  
الأنبياء والمرسلين، ليس بعده رسول ولانبي، لا ينفع  
الإيمان بالله - عز وجل - دون الإيمان برسالته ونبيّته - صلى  
الله عليه وسلم -؛ قال - تعالى -: (وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ  
فَإِنَّا أَعْنَدْنَا لِكُافِرِيْنَ سَعِيرًا) [الفتح: ١٣].

**المرتكز الرابع:** الإيمان بأن مصادر الشريعة القرآن والسنة، وأنهما حجّة الله على خلقه، وأنه - تعالى - حفظ السنة كما حفظ القرآن، فمن أنكر السنة كفر كمن أنكر القرآن، فالسنة تستقل بالتشريع كالقرآن، كما أنها تقسّر القرآن وتبيّنه، وتعريف السنة: هي كل ما صدر عن رسول الله من قول أو فعل أو تقرير ونقل إلينا بسند صحيح، وهي موجودة متوافرة في كتب الحديث المشهورة، وليس بعد القرآن الكريم والسنة النبوية من مصدر صحيح إلا ما أجمع عليه أئمة هذا الدين، من الصحابة والتابعين ومن سار على هديهم ومنهجهم، وكان مصدر هذا الإجماع ومبرهنه على الكتاب والسنة.



أما المرتكز الخامس: وجوب التحاكم لشرع الله وحده، فالحلال ما أحله الله - تعالى - في كتابه وعلى لسان رسوله - ﷺ ، والحرام ما حرمته الله - تعالى - في كتابه وعلى لسان رسوله - ﷺ ، والتحاكم إلى غير ما أنزل الله تحاكماً للطاغوت، وهو كفر؛ لقوله - تعالى - (أَلَمْ تَرِ إِلَى الَّذِينَ يَرْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكِمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أَمْرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضْلِلَهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا) [النساء: ٦٠]؛ قال - تعالى -: (مَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) [المائدة: ٤٤].

فالذي يحكم بغير ما أنزل الله وهو يرى أن الحكم بغير ما أنزل الله أصلح للناس وأنفع للناس، أو أنه مساوٍ لما أنزل الله، أو أنه مخير بين أن يحكم بما أنزل الله، أو يحكم بغيره، أو أن الحكم بغير ما أنزل الله جائز؛ فهذا يُعتبر طاغوتاً، وهو كافر بالله - عز وجل -، نسأل الله السلامة.



## الخطبة الثانية:

عِبَادُ اللهِ: وَالْمُرْتَكِزُ السَّادُسُ: الْإِمَامَةُ وَالْجَمَاعَةُ، وَبِهَا تُحْفَظُ  
الْمُجَمَّعَاتُ، وَتُحْفَظُ حُقُوقُ النَّاسِ، وَتُحْفَظُ الضَّرُورَاتُ  
الْخَمْسُ: الدِّينُ وَالْعَقْلُ وَالنَّفْسُ وَالْعِرْضُ وَالْمَالُ، فَالْحِفَاظُ عَلَى  
الْجَمَاعَةِ أَمْرٌ شَرِيعٌ، وَفِي غَايَةِ الْأَهْمَىَّةِ، وَالْخُرُوجُ عَلَى وُلَاةِ  
الْأُمُورِ فَسَادٌ كَبِيرٌ، وَشَرٌّ عَظِيمٌ، وَقَدْ وَرَدَ فِي حُقُوقِ وَلِيِّ  
الْأَمْرِ مَا يَزِيدُ عَلَى الْمِنَةِ حَدِيثٌ.

وَنَحْنُ بِهَذَا الْبَلَدِ الْمَبَارَكِ بِفَضْلِ اللَّهِ جَمَاعَةٌ وَاحِدَةٌ، وَمُعْنَقَدُ  
وَاحِدٌ، بَيْنُ وَاحِدٍ، وَوَلِيٌّ أَمْرٌ وَاحِدٌ، وَفِي أَمْنٍ وَاسْتِقْرَارٍ؛ قَالَ  
- ﷺ -: "إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاثُ وَهَنَاثُ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ  
الْأَمْمَةِ وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِنًا مَنْ كَانَ"، وَفِي  
رَوَايَةٍ: "فَاقْتُلُوهُ" (أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ).

فَوَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَحْذَرَ وَنُحَذِّرَ مِنَ الْفِرَقِ الضَّالَّةِ وَالْجَمَاعَاتِ  
الْمُنْحَرِفةِ، وَأَعْظَمُهَا فِي هَذَا الزَّمَانِ شَرًّا فِرْقَةُ الإِخْرَانِ  
الْمُسْلِمِينَ وَجَمَاعَةُ التَّبْلِيغِ، وَمِنْ تَفْرِعِهِمْ وَشَابِيهِمْ، وَعَلَيْنَا  
الْتَّمَسَّكُ بِكِتَابِ رَبِّنَا، وَسُنْنَةِ نَبِيِّنَا، وَنَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ؛ قَالَ



- ﴿عَلَيْكَ بِالْجَمَاعَةِ؛ فَإِنَّمَا يَأْكُلُ الذِّئْبُ الْقَاصِيَةَ﴾ (رَوَاهُ أَبُو دَاؤِدَ وَالنَّسَائِيُّ).

لِذَا وَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نُحَافِظَ عَلَى مُعْتَقَدِنَا وَلِلَّادِنَا مِنْ أَعْدَائِهَا،  
بِأَنْ نَبْتَعِدَ عَمَّا حَرَمَ اللَّهُ، كَارِتِكَابِ الْمَحَرَّمَاتِ، وَأَنْ نُؤَدِّي  
حُقُوقَ اللَّهِ، كِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالْمَحَافَظَةِ عَلَى وِحْدَةِ صِفَنَا،  
وَمُرْتَكَزَاتِ عِقِيدَتِنَا، وَأَنْ نَجْعَلَ مَصْدَرَ التَّلْقِيِّ لِدِينِنَا قَوْلَ اللَّهِ  
وَرَسُولِهِ؛ قَالَ -تَعَالَى-: (فَإِنْ تَنَازَّ عَثُمٌ فِي شَيْءٍ فَرْدُوْهُ إِلَى اللَّهِ  
وَرَسُولِهِ) [النَّسَاءٌ: ٥٩].

فَأَيُّ أَمْرٍ، أَوْ نِقاشٍ، فِي وَسَائِلِ التَّوَاصُلِ أَوْ عَيْرِهَا وَجَبَ رَدُّهُ  
إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِنْ لَمْ نَسْتَطِعْ فَلَنْسَأْنَ أَهْلَ الْعِلْمِ الصَّادِقِينَ؛  
قَالَ -تَعَالَى-: (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) [النَّحل: ٤٣]، فَلَا تُؤْخَذُ  
أَحْكَامُ الدِّينِ مِنْ وَسَائِلِ التَّوَاصُلِ، أَوْ مِنْ  
عَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَا عِلْمَ لَهُمْ، أَوْ مِمَّنْ يَكِيدُونَ لِلَّادِنَا، وَيُرِيدُونَ  
إِفْسَادَ أَبْنَائِنَا.

أَسَأْلُ اللَّهَ الْعَلِيَّ الْقَدِيرَ بِأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعَلَى أَنْ  
يَحْفَظَنَا وَلِلَّادِنَا، وَوَلَاهَ أَمْوَرُنَا، وَأَنْ يَجْعَلَنَا وَإِيَّاكُمْ هُدَاةً



ص.ب. 156528 الرياض



+ 966 555 33 222 4



[info@khutabaa.com](mailto:info@khutabaa.com)

مُهْتَدِينَ، فَاللَّهُمَّ اجْمَعْ شَمْلَنَا وَوَحِّدْ صَفَنَا وَانصُرْنَا عَلَى مَنْ عَادَنَا.

هَذَا، وَصَلُوا وَسَلَّمُوا عَلَى نَبِيِّكُمْ كَمَا أَمْرَكُمْ بِذَلِكَ رَبُّكُمْ، فَقَالَ:  
 (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلِّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلَوا  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمُوا تَسْلِيمًا) [الأحزاب: ٥٦].

